

فتح خانية القرم ومملكة بوغدان

كان أبرز منافسي الدولة العثمانية في طريقها للسيطرة على البحر الأسود كلاً من أسرة "ياجيلون" التي تبسط نفوذها على ليتوانيا وبولندا، وجنوة التي استطاعت حجز مكان لها في شبه جزيرة القرم بفضل فعاليتها التجارية في تلك المنطقة.

وكان حكام جنوة على دراية بمساعي العثمانيين للسيطرة على المنطقة، ولهذا انضموا للحلف الذي شكّله ملك بوغدان وخان القرم وأسرة ياجيلون ضد الدولة العثمانية.

وقد أرسل السلطان محمد الفاتح أسطوله إلى مدينة "فيودوسيا" عام (١٤٦٩م)، وزوّد في العام التالي الضرائب المستحقة على المدينة، وقد شعرت خانية القرم بحاجتها للتقارب مع دوقية موسكو الكبرى والدولة العثمانية بعدما تحالفت أسرة ياجيلون مع قبيلة الذهبية ضدها، وبعد أن أعلن ملك بوغدان "ستيفان جل ماري (Stephan Çel Mare)" تبعية دولته إلى أسرة ياجيلون توقّف عن سداد الخراج للدولة العثمانية، كما استطاع هزيمة القوّات القرميّة التي دخلت بوغدان عام (١٤٦٩م)، واستغلّ هذا الملك انشغال العثمانيين بالخروج في غزوة ضدّ "أوزون حسن" ومشاركة فرقة "أقنجي



ميخائيل أوغلو" في هذه الغزوة، فَطَرَدَ "رادو" حاكم "أفلاق" التابع للدولة العثمانية، وأجلسَ على عرش الدولة رجلاً تابعاً له، وقد رفض هذا الملك إعادة الأسرى الجنوبيين الذين لجؤوا إليه إلى الدولة العثمانية، واستطاع هزيمة جيش القائد العثماني أمير أمراء الروملي "سليمان باشا" في معركة وقعت بتاريخ السابع عشر من يناير/كانون الثاني (١٤٧٥ م)، وقد منحه بابا الفاتيكان لقب "بطل المسيح".

وأراد السلطان الفاتح الخروج في غزوة بنفسه إلى بوغدان، إلا أنه لم يستطع فعل ذلك لمرضٍ ألمَّ به.

وفي تلك الأثناء ازدادت الاضطرابات الداخلية في شبه جزيرة القرم، واقتربت قوَّات الخانية من إسطنبول، ما دفع الإدارة العثمانية لتسيير أسطولها على الفور بقيادة "جديك" (*Gedik*) أحمد باشا" في غزوةٍ إلى القرم، فدخل الأسطول مدينة "فيودوسيا" التي استسلمت في شهر يونيو/حزيران عام (١٤٧٥ م)، وتخلَّى أفراد حامية المدينة عن القائد الجنوبي لقلعة المدينة وقالوا له:

"لا يمكننا حماية هذه القلعة وإنقاذها من أيدي الأتراك، وإن انتزعوها من بين أيدينا بالقوة فسيقضون علينا، وسيأسرون نساءنا وأطفالنا وينهبون أموالنا ولهذا نرجح تسليم المدينة إليهم دون قتال، ذلك لأن هؤلاء الأتراك عمَّروا كافة المدن التي استولوا عليها دون حربٍ ولم يدمروها، فأعرافهم وعاداتهم تقتضي مسامحة المستسلم وعدم التعدَّى على عرضه وماله ومعاملته معاملةً حسنةً".

واستطاع الأسطول العثماني الاستيلاء على كافة المستعمرات التابعة لجمهورية "جنوة" على سواحل شبه جزيرة القرم، ثم بسطت القوَّات

العثمانية سيطرتها كذلك على قلعة "أَزَاكْ" (Azak) ومدينة "مَنْجُوبْ" (Mengüp)، وقد وَقَّع "مينجلي جِيرَايْ" (Mengli Giray)، -الذي حبسه الجنويون في مدينة "صُوغْدَاكْ" (Sugdak)- وثيقة تُظهر تبعيته للعثمانيين، وأُعلن خاناً على القرم مرّة أخرى.

وقد استطاع جيش القرم المكوّن من جنود شجعان والذين يجيدون امتطاء الجياد ويتحمّلون كافّة مصاعب الغزوات والمعارك، إقضاص مضاجع ملوك وأباطرة روسيا وبولندا وسائر أنحاء أوروبا بهجماته المباغتة، وقد أكّد سلاطين الدولة العثمانية أنهم أرسلوا أعداداً كبيرة من جنود التتار إلى جانب الجنود الأتراك، إلى ملوك دول الأعداء مع خطابات التهديد، ومن ناحية أخرى ساهم خضوع شبه جزيرة القرم للسيادة العثمانية في إنهاء النزاعات المندلعة بين سكانها، وسيطرت حالة من الأمن والطمأنينة والاستقرار على كافّة أنحائها، وشهدت دولة القرم نهضة ملحوظة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وفي الوقت الذي تسبّبت الاضطرابات التي عاشتها خانيات قازان وأستراخان وقاسم في سقوطها تحت إمرة الإمبراطورية الروسية، عاش سكّان القرم في أجواء من الأمن والطمأنينة طيلة ثلاثة قرون حتى عام (١٧٨٣م).

وقد استطاع السلطان محمد الفاتح تدعيم سلطته في منطقة شمال البحر الأسود بعدما بسط سيطرته على خانية القرم، وقد تحرّك بعد ذلك الأسطول العثماني في مياه البحر الأسود وقصف سواحل دولة "بُوغْدَانْ"، ونجحت القوّات العثمانية في دخول أراضي "بُوغْدَانْ" مع جيشي القرم و"أَفْلَاق" عام (١٤٧٦م)، فاخترار حاكم "بُوغْدَانْ" "ستيفان" غابة كبيرة تحمل اسم "بحر الأشجار" كموقع للدفاع عن دولته، وأحاط "ستيفان"

تلك المنطقة بالخنادق ووضع خلفها المتاريس من أشجارٍ وعرباتٍ، وأمر بتثبيت المدافع عند الجزء الأمامي من الغابة التي حوّل الجزء الداخلي منها إلى ما يشبه القلعة، وكان تحت إمرته عشرون ألف جندي، إضافةً إلى وحداتٍ عسكريةٍ متقاةٍ من الجيشين البولندي والمجري، وبدأت المعركة صبيحة يوم ٢٦ يوليو/تموز بقصف مدفعي متبادل بين الجيشين، ثم بادر جنود الأناضول والروملي الشجعان بالهجوم على خطوط العدو كالنار المحرقة حاملين سيوفهم البتّارة، غير أنهم فشلوا في عبور الخنادق والسياج التي بناها العدو، كما أن وحدات الإنكشاريّة لم تستطع التقدّم أمام القصف العنيف من مدفعية العدو، وانبطحوا أرضاً ولم يتمكنوا من الحركة، وقد أصيب السلطان الفاتح بضيقٍ شديدٍ لما رأى هؤلاء الجنود الأقوياء ينحنون أمام مدافع العدو بعدما أظهرُوا شجاعتهم في الكثير من المعارك السابقة، وقال لهم:

”أعجّب مما فعل هؤلاء الرجال!

أيليق بمن تحلّى بنطاق الشجاعة أن يهرب أمام العدو؟“

ثم رفع درعه في الهواء وسار بجوداه نحو صفوف العدو، فتشجّع الجنودُ العثمانيون واستجمعوا قواهم وتقدّموا في مواجهة قوّات العدو غير أبهين بسيل النيران المتدفّق وقذائف المدافع المنهالة عليهم، واندلعت حرب شعواء بين الجيشين استمرّت لعشر ساعاتٍ داخل تلك الغابة، ولم تستطع قوّات العدو الصمود أمام القوّات العثمانية، فيما فشل الجيش العثماني في القبض على حاكم بوغدان لهربه من أرض المعركة لما تيقّن من الهزيمة.

وبينما كان السلطان الفاتح عازماً على الاستيلاء على كافة القلاع الواقعة على سواحل "بوغدان" المطلّة على البحر الأسود، وصله خبرٌ يفيد بأن المجر تستعدُّ لمهاجمة مدينة "سيمينديرا"، فقال السلطان حينها:

"حماية ديار الإسلام أولى من الاستيلاء على قلاع الكفار".

ثم عاد للدفاع عن أراضي دولته، وقد وافق السلطان على طلب العفو الذي تقدّم به حاكم بوغدان بعدما تعهّد بدفع الخراج السنويّ المنوط به سداده من ثلاثة آلاف إلى ستة آلاف قطعة ذهبية، وأن يصادق أصدقاء العثمانيين ويعادي أعداءهم، وبهذه الطريقة يكون حاكم "بوغدان" قد دخل مجدّداً تحت إمرة الدولة العثمانية، وقد استطاع الأسطول العثماني الذي خرج في تلك الغزوة عام (١٤٧٩م) السيطرة على سواحل البحر الأسود بشكلٍ شبه كامل عقب الاستيلاء على سواحل "تامان" (Taman) و"شركاسيا".

غزوة جزيرة "رودس"

استقرّ المقام بفرسان مالطة في جزيرة رودس التابعة للإمبراطورية البيزنطية بعدما طردهم المماليك من قلعة "عكا" عام (١٢٩١م)، واستطاعوا لاحقاً في السيطرة على الجزر الاثنتي عشرة، وجزر "نيكاريا" و"كارباتوس" و"كاشوت"، ومينائي "بوردروم" و"إزمير"، وعقب سيطرة دولة المماليك على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في القرن الخامس عشر الميلادي، أدركت الأهمية القصوى لجزيرتي قبرص وروودس، ولهذا عمدت إلى مهاجمتهما باستمرار، وشنت القوات المملوكية ثلاث غزوات على "قبرص" أعوام (١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦م)، حتى وافق ملك الجزيرة على دفع الخراج السنوي لدولتهم، وخرجت القوات المملوكية في ثلاث غزوات مماثلة إلى "رودس" أعوام (١٤٤٠ و ١٤٤٣ و ١٤٤٥م)، غير أنها لم تتمكّن من الاستيلاء عليها، وكان السلطان "مراد" والد السلطان محمد الفاتح يجلس على عرش الدولة العثمانية في تلك السنوات.



استطاعت جزيرة رودس الصمود أمام القوّات العثمانية بالرغم من مهاجمتها مرّتين في عهد السلطان محمد الفاتح عامي (١٤٥٥ و ١٤٦٧م)، وقد قدّم بابا الفاتيكان الدعم المادّي والمعنويّ لفرسان الجزيرة، وُجمعت تبرّعات ضخمة جدًّا لدعم الجزيرة، وسارع العديد من الفرسان المهرة من جميع دول أوروبا للدفاع عن الجزيرة في مواجهة القوّة العثمانية.

واستعد السلطان محمد الفاتح لفتح الأراضي الإيطالية، ولرغبته في ألا يترك وراءه من يُثير القلاقل والمشاكل؛ أمر بإعداد الأسطول بتجهيزات متميّزة وأسند قيادته إلى "مسيح باشا"، وتحرك الأسطول من شبه جزيرة "جليبولي" وهو يحمل أوامر سلطانية بالفتح الأكيد لجزيرة رودس، رسا الأسطول العثمانيّ عند سواحل رودس يوم الثالث والعشرين من مايو/أيار (١٤٨٠م)، وقد انطلق أسطولٌ عثمانيّ آخر بقيادة "جديك أحمد باشا" نحو سواحل إيطاليا، وبدأ بإنزال جنوده يوم عشرين يوليو/تموز، وبادر إلى شنّ هجومٍ شاملٍ.

واستخدمت القوّات العثمانية في هذا الهجوم القنابل الناسفة للمرة الأولى، ما أحدث خسائر فادحةً في صفوف العدو، وبالرغم من تمكّن "مسيح باشا" من رفع رايته على قلعة ردوس، إلا أن الخلافات التي نشبت بينه وبين الجنود حالت دون المحافظة على المناطق التي استولى عليها الجيش، حيث رفض الجنود مواصلة الحرب، فقد سقط تسعة آلاف شهيد وخمسة عشر ألف مصاب، ليضطرّ الجيش للانسحاب في نهاية المطاف، ويوم الثالث من أغسطس/آب ركب جنود الجيش العثماني السفن وغادروا الجزيرة.

ولم يسمح السلطان محمد الفاتح لقائد الجيش "مسيح باشا" حتى بدخول إسطنبول بسبب هذا الفشل الذريع، وما إن وصل سواحل منطقة "بَشِيكْتاشْ (Beşiktaş)" عزله السلطان من منصب الوزارة، وأرسله إلى شبه جزيرة "جليبولي" برتبة حاكم سنجق.

وكان من بين أبرز الأسباب التي أفضت إلى فشل حصار جزيرة رودس هو وصول مساعدات من أوروبا نتيجةً لعدم تمكّن القوّات العثمانيّة من حصار الجزيرة بالكامل.

ولقد درس السلطان "سليمان القانوني" أسباب هذا الفشل عندما حاصر الجزيرة في القرن التالي على ذلك القرن، لُتفتح رودس في عهده عام (١٥٢١م).



طغراء السلطان محمد الفاتح

تغيّر موازين القوى في البحر المتوسط

وقّعت الدولة العثمانية عام (١٤٧٨م) اتفاقيةً جديدةً مع جمهورية "دوبروفنيك - راجوزا (Dubrovnik-Ragusa)" التي تُعتبر واحدةً من الدول ذات الموقع الإستراتيجي في منطقة البحر الأدرياتيكي، وقد وافق حكام تلك الدولة - بموجب هذه الاتفاقية - على زيادة الضريبة السنوية المدفوعة للدولة العثمانية دون أيّ اعتراض، وبهذا ارتبطت بإسطنبول ارتباطاً محكمًا.

وأما جزر "زانتا (Zanta)" و"كيفالونيا (Kefalonya)" و"ليفكادا" التي تُسمّى بجزر البحر الأيوني، فكانت تابعةً قانونيًا لجمهورية البندقية وكانت تديرها أسرة "توكو (Tocco)"، وكانت في الوقت نفسه تدفع الخراج للدولة العثمانية.

وقد هيّأت هذه الوضعية التي تتمتع بها الجزر الثلاث أرضيةً مواتيةً لضمّها للولايات العثمانية دون إعلان الحرب على البندقية، بعدما اعترفت هذه الأخيرة بتبعية هذه الجزر للأتراك قبلوها سدادها الضرائب للدولة العثمانية، ولم تدخل هذه الجزر في إطار اتفاقية إسطنبول الموقعة بين الجانبين عام (١٤٧٩م)، وبهذا يكون هناك اتفاق ضمني على أن هذه الجزر الثلاث لا تتبع البندقية.

ومن ناحية أخرى شعرت جمهورية البندقية بالقلق والرغبة جزاء زواج آخر دوق كان يحكم الجزر ويُدعى "ليوناردو (Leonardo)" بأَميرة دولة نابولي التي تسيطر على مضيق "أطرايط"، بحيث لو استطاعت هذه الدولة الاستيلاء على جزر البحر الأيوني وبسط نفوذها على البرّ المقابل من المضيق سيكون بإمكانها تحجيم تحرّكات البندقية في البحر الأدرياتيكي.

وبعدما تهيأت الظروف المناسبة لغزو الجزر الثلاث، أرسل السلطان قائده العسكري "جديك أحمد باشا" على رأس أسطول بحريّ مطالباً إياه بفتح جزر البحر الأيوني، واستطاع الأسطول العثماني السيطرة على الجزر الثلاث دون قتالٍ عام (١٤٨٠م)، وقد أخذَ حاكم الجزر "ليوناردو" خزينته وفرَّ هارباً إلى نابولي، فيما لم تكن البندقية في ظروفٍ تسمح لها بالاعتراض على هذه الحملة العثمانية، لتنتهي بذلك المعارك التي دارت بين الجانبين على مدار ستة عشر عاماً كاملاً، وكانت البندقية في ذلك الوقت في حالة حربٍ مع نابولي، كما أنها لم تكن على علاقةٍ جيّدةٍ بسائر دول إيطاليا الأخرى، هذا إضافةً إلى أنها لم ترغب بطبيعة الحال في رؤية آفنجي العثمانيين يغزون أراضيها مجدّداً.

غزو الأراضي الإيطالية

حصلت الإدارة العثمانية على بعض المعلومات المخبرية من جواسيسها في الأراضي الإيطالية تفيد بأن الوضع هناك مهياً تماماً لشنّ هجوم شامل، وكانت الظروف تسمح بالخروج في غزوة إلى الأراضي الخاضعة للفاطيكانيين والبندقية وناپولي بسبب التنافس الشديد الواقع بينهم وردود الفعل المنددة بدخول الفاتيكانيين المعترك السياسي.

كما تلقت الدولة العثمانية معلومات من قادتها في "البوسنة" وشبه جزيرة بيلوبونيز تحرض على التحرك عسكرياً ضد إيطاليا، وقد أرسل حاكم سنجق "البوسنة" ميخائيل أوغلو إسكندر بك خطاباً إلى العاصمة أوحى خلاله أن الأراضي الإيطالية تتميز بتواجد الكثير من الثروات، غير أنها بالرغم من ذلك تفتقر للقوات الكافية للدفاع عنها، حيث قال:

"إن عسل أراضي "بوليا" كثير، ولكن نحلها قليل، فالجميع يطمع بهذه الأراضي الخصبة غزيرة الثروات، هذا في وقت يسر الله ﷻ فيه لسلطاننا العظيم فتح هذه الأراضي، اللهم حقق ذلك يا رب العالمين، آمين!"



وكان السلطان محمد الفاتح قد حقّق تنفيذاً على أرض الواقع كافّة المخطّطات التي وضعها على مدار الثلاثين عامًا الماضية، واستطاع تصفية أكبر خصومه والانتصار على كافّة منافسيه في الشرق والغرب (البلقان)، ونجح في تأسيس دولةٍ مترامية الأطراف تُدار أراضيها الواقعة بين نهري "الدانوب" شمالاً و"الفرات" جنوباً من مركز واحد في إسطنبول، وقد بادر السلطان لتنفيذ أكبر مشروعٍ راود مخيلته بعدما أيّقن أن الوقت الذي انتظره كثيراً قد حان.

انطلق أسطولٌ عثمانيٌّ قوامه مائةٌ وأربعون قطعة بحرية من شبه جزيرة "جلبولي"، ووصل ميناء "فلورة" يوم السادس والعشرين من يوليو/تموز عام (١٤٨٠م) الذي يُعدّ آخر قاعدةٍ لتزويد الجيش باحتياجاته، ومن ثم غادره متوجّهاً للسواحل الإيطالية، وأبحر الأسطول لمسافة خمسةٍ وسبعين كيلومتراً إلى أن وصل مدينة "أوترانتو" وأنزل بها ثمانية عشر ألف جنديٍّ من قوَّات المشاة، وبهذه الطريقة يكون الأتراك قد بدؤوا حملةً غزويّةً إيطاليةً من كعب الجزمة^(١٨)، وأُرسلت فرقة من "أقنجي" العثمانيين تعدادها ألف جنديٍّ للتغلغل في الأراضي الإيطالية ضمنَ طلعةٍ استشكافيةٍ، واستطاعت القوَّات العثمانيةُ مباغتةَ جيش العدوِّ على حين غرّة، بحيث كانت جيوش الفاتيكان حليفة مملكة نابولي منشغلةً في تلك الأثناء بالحرب ضدّ فلورنسا، فأرسلت القيادةُ العثمانيةُ رسولاً إلى فلورنسا للتعبير عن دعم العثمانيين لها في هذه الحرب، وحاول ابن ملك نابولي الأمير "ألفونسو" مقاومةَ القوَّات العثمانية، غير أنه فشل بعدما تفرّق جيشه، فاضطرَّ إلى الهرب.

(١٨) إشارة إلى شكل خارطةٍ إيطاليةٍ التي تتخذ هيئةَ الجزمة على الخريطة.

وعندما ذاع خبر سقوط قلعة "أوترانتو" الحصينة في أيدي العثمانيين بتاريخ الحادي عشر من أغسطس/آب (١٤٨٠م)، انتشر الهلع والخوف في مختلف المدن الإيطالية.

قسّم القائد العثماني "أحمد باشا" جيشه إلى جناحين، فأرسل أحدهما إلى "برينديزي (*Brindisi*)"، والآخر إلى "تارانتو"، وأما ملك نابولي فترك الحرب في فلورنسا وهرع للدفاع عن ولاية "بوليا" التي وصلها جيش نابولي يوم الثامن من سبتمبر/أيلول، وانتظر ذلك الجيش الذي كان يقوده ملك نابولي "فرديناند" لأيام قبل الهجوم على القوّات العثمانية.

وأرسل قائد الجيش العثماني "أحمد باشا" رسلاً إلى ملك نابولي لمطالبته بتسليم ولاية "بوليا" دون قتال، وإلا فإن السلطان محمد الفاتح سيأتي على رأس جيش عَزَمَ قوامه مائة ألف جنديّ مشاة وثمانية عشر ألف فارس ليقبض أراضي نابولي رأساً على عقب، فأخبر ملك نابولي البابا وسائر الملوك الآخرين بأنه سيضطرّ لتسليم الأراضي الواقعة تحت سيطرته للعثمانيين إذا لم يتلقَّ مساعداتٍ عاجلةً.

وعلى هذا دعا البابا جميع ملوك أوروبا للاتحاد في مواجهة هذا الخطر الداهم، مؤكداً أنهم أمام حالةٍ خطيرةٍ للغاية تُنذر بكارثةٍ محقّقة، وأنهى الحرب الدائرة في فلورنسا، وقد دُعي -بأوامر من البابا في عيد القديسين في جميع كنائس أوروبا- أن يَهْزِمَ النصارى الأتراك ويقضوا عليهم، وأما ملك إنجلترا "إدوارد الرابع" فقد أخبر قادة أوروبا في خطابٍ أرسله إلى الفاتيكان بأنه لن يشارك في أيّ حملةٍ صليبيّةٍ جديدةٍ لأنه "يعتقد أن العثمانيين لن يعبروا بحر "المانش" ويصلوا أراضي دولته، ولذلك فليس لديه أدنى علاقةٍ بهم أو بالدخول في حربٍ ضدهم"، ولقد انتشرت

الأخبار في كافة أنحاء أوروبا عن تحقيق القائد العثماني النصر والفتح لجزيرة رودس، وهذا ما جعل المخاوف تزداد وتتفاقم في ذلك الوقت.

وحينما أدرك البابا "سيكستوس الرابع" أنه صار في وضعٍ صعبٍ، فكّر في نقل مقرّ الفاتيكان من إيطاليا إلى فرنسا.

وصنعت القلائد في مدينتي "فلورنسا" و"فيرارا" باسم السلطان الفاتح، وكانت قلادة "فيرارا" تحمل عبارة "السلطان محمد بن عثمان إمبراطور الأتراك وروما الشرقية".

أبلغت جمهورية البندقية، عبر سفيرها في إسطنبول المدعو "جريتّي (Gritti)"، الإدارة العثمانية باعترافها بحقوق السلطان محمد الفاتح المشروعة في جنوب شبه الجزيرة الإيطالية، ذلك أن المناطق الجنوبية في إيطاليا كانت تابعةً للإمبراطورية البيزنطية، وبالتالي فهي تتبع الآن الدولة العثمانية بعدما نجح سلطانها في فتح القسطنطينية والجلوس على عرش الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وبحسب المخططات التي وضعها ملك فلورنسا، فإن وسط وجنوب إيطاليا ستتبع الدولة العثمانية، وأما المناطق الشمالية فستدفع الضرائب للعثمانيين، وسيتم طرد الأسرة الإسبانية من نابولي، ويقيم البابا في روما ويحمل وصف "بطريك إسطنبول"، على أن يتم التنازل عن أراضي الفاتيكان الواقعة وسط إيطاليا لفلورنسا.

كانت الوضعيّة الجديدة في شبه الجزيرة الإيطالية تُنذر بنتائج وخيمة وخطيرة للغاية بالنسبة لجمهورية البندقية، والسبب في ذلك أن مضيق "أطرانط" الواقع بين "فلورة" في الشرق و"أوترانتو" في الغرب، والذي يبلغ عرضه نحو خمسة وسبعين كيلومتراً، سيسيطر عليه العثمانيون

بالكامل، بحيث يكون لهم الحقّ في السماح بالعبور أو عدمه إلى البحر الأبيض المتوسط، وكان هذا يعني بالطبع الإضرار بمصالح البندقية التجارية في البحر المتوسط، والتي تحمل أهميّة بالغّة بالنسبة إليها فهي معركة حياة أو موت، فإذا تمّ هذا الأمرُ فلن يتبقّى لها أيّ ميزةٍ تفضّلها على سائر دول إيطاليا البريّة الأخرى.

وكانت هذه الظروف الجديدة بإمكانها القضاء على البندقية تمامًا، وبقي حلٌّ واحدٌ بإمكانه إنقاذ هذه الجمهورية التي سيطرت عليها حالةٌ من العجز الكامل، ألا وهو نجاح محاولة اغتيال السلطان محمد الفاتح التي فشلت قبل ذلك أربع عشرة مرّة!

توتر العلاقات العثمانية المملوكية

تأسست الدولة المملوكية عام (١٢٥٠م) وامتدت حتى عام (١٥١٧م) وكان شروق شمس هذه الدولة بعد مقتل آخر حكام الدولة الأيوبية "طوران شاه" عام (١٢٤٩م) إثر ثورة دامية، وسيطرة القائد ذي الأصول القبجاقية "عز الدين أيبك" على السلطة، وتحولت هذه الدولة إلى واحدة من أقوى الدول في المنطقة بعدما بسطت نفوذها على أراضي مصر وسوريا بمرور الوقت، وعقب سقوط الدولة العباسية في بغداد عام (١٢٥٨م) على أيدي المغول الذين اجتاحت الأراضي الإسلامية وقتلوا آخر خليفة عباسي وهو "المعتصم"، لجأ عم الخليفة "المنتصر" وعائلته إلى القاهرة بعدما استطاعوا النجاة من مذابح المغول، ولقد زاد نفوذ المماليك في العالم الإسلامي إثر دخول مؤسسة الخلافة تحت رعاية دولتهم وحمايتها.

واستطاع المماليك إيقاف التقدّم المغولي نحو الغرب بإلحاق الهزيمة بالمغول في معركة "عين جالوت" في فلسطين، الأمر الذي أسعد العالم الإسلامي كثيراً، وإن هذا النصر الذي حققه المماليك ضدّ المغول الذين خربوا جميع الأراضي الإسلامية من آسيا الوسطى وصولاً إلى الشرق الأوسط، زاد من



احترام وتوقير دولتهم، ومن ناحية أخرى؛ نجح المماليك في القضاء على أذئاب الحملات الصليبية في الشرق الأوسط، ما رفع قدرهم ومكانتهم حتى أصبحوا قادة العالم الإسلامي وحُماته، وبفضل توفير المماليك السلام والطمأنينة والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين شهدت موانئ منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تطورًا تجاريًا كبيرًا، ما جعل المنطقة مركزًا لتجارة البهارات، وساهمت هذه الوضعية في تقوية الدولة المملوكية، التي تلاًلًا نجمها من الناحية الدينية والمذهبية والاقتصادية.

بدأت العلاقات بشكلٍ جيّدٍ للغاية بين المماليك والعثمانيين -الذين ظهروا على الساحة التاريخية غربيّ شبه جزيرة الأناضول- في القرن الرابع عشر الميلادي، وسُرّ العالم الإسلامي، بما في ذلك الدولة المملوكية، بالمساعي التي بذلها العثمانيون لنشر الإسلام في شبه جزيرة البلقان، وريادتهم للفتوحات في الغرب، وبعد الانتصارات التي حقّقها السلطانان العثمانيان "مراد الأول" و"يلدرم بايزيد" ضدّ الصليبيين في منطقة الروملي، لا سيّما النصر في معركة "بِغُولُو" عام (١٣٩٦م)، أرسل الخليفة المملوكي في مصر الهدايا إلى السلطان "يلدرم بايزيد"، ومنحه لقب "سلطان إقليم الروم"، لكن العلاقات تدهورت بين الدولتين إثر انتهاج السلطان العثماني سياسة التوسّع نحو نهر الفرات، وسيطرته على مدينة "مالاطيا" التابعة للمماليك، وكذلك بسط نفوذه على مدينة "إبستان"، وتخليه عن الاعتراف بتبعية بني "ذو القادر" للمماليك وإلحاقهم بدولته، وبسبب هذا التوتّر بين الدولتين لم يتحالف المماليك مع العثمانيين في معركتهم الصعبة أمام "تيمورلنك" في أنقره، بالرغم من انزعاجهم من

سياسات هذا الأخير، ليكونوا بذلك قد لعبوا دورًا غير مباشر في هزيمة العثمانيين، إلا أن العلاقات العثمانية المملوكية عادت إلى طبيعتها في عهدي السلطانين العثمانيين "جَلْبِي محمد" و"مراد الثاني".

شهدت العلاقات العثمانية المملوكية في عهد السلطان محمد الفاتح حالةً من عدم الاستقرار، لكنها كانت متوترةً دائماً بشكلٍ سرّيٍّ، مع العلم أنّها كانت جيدةً عموماً خلال السنوات الأولى من حكم السلطان الفاتح، وقد أرسل السلطان الفاتح رسائل الفتح إلى حاكم المماليك عقب فتح إسطنبول والغزوات التي قادها في البلقان، فردّوا عليه برسائل التهنئة.

وإن لم يرحب المماليك بالنجاحات التي حقّقها العثمانيون في غزواتهم وحروبهم فقد شكّلت هذه النجاحات موجةً من أمواج الفرح بين الشعب المصري، وقد نُظّمت احتفالات كبرى استمرّت لأيام في القاهرة بعد فتح إسطنبول، لكن العلاقات بين الدولتين اتسعت هَوَتْها بمرور الوقت بعد عام (١٤٦٠م)، فعلى سبيل المثال، لم يبارك المماليك النصر الذي حققه السلطان محمد الفاتح في طرابزون، وفي مقابل ذلك لم يبارك العثمانيون السلطان المملوكي "الظاهر خوشقدم" عند صعوده إلى العرش .

كانت مسألة الممرّات المائية في الحجاز واحدةً من التطوّرات التي تسبّبت في تدهور العلاقات العثمانية المملوكية، فقد أبلغ الحجيج العثمانيون الذاهبون لأداء فريضة الحجّ في الأراضي المقدّسة إدارة دولتهم بأنهم يعانون كثيراً بسبب إهمال صيانة آبار المياه الموجودة على طول طريقهم، فتولّى السلطان هذا الأمر، غير أن المصريين لم يُحسنوا استقبال الموظفين الذين أرسلتهم الدولة العثمانية لصيانة آبار المياه وممرّاتها،

بل واستحققروهم، ما اضطرهم للعودة إلى البلاد، واستغلَّ حُكَّام إمارة بني قَرْمَان هذه الوضعية، وأرسلوا رسولاً إلى سلطان مصر، وأبلغوه أن السلطان العثماني أرسل مساعداتٍ مادية إلى أمير مكة لتشجيعه على التمرد، ما دفع المماليك لتفسير هذا التطور على أنه تدخُّل في شؤون دولتهم.

وثمة عاملٌ آخر قد صعد من حِدَّة التوتر بين الدولتين ألا وهو مسألة السيطرة على "إمارة آل ذو القادر".

وكان السلطان الفاتح يعي أن هذه الإمارة تتمتع بأهمية إستراتيجية من أجل توسيع حدود الدولة العثمانية نحو الجنوب أو الخروج في غزوات تجاه الشرق، ومن ناحية أخرى: كان المماليك يريدون حماية المنطقة العازلة بين أراضيهم وأراضي الدولة العثمانية التي تزداد قوتها وفتوحاتها بمرور الزمن، وتحولت أراضي إمارة "بني ذو القادر" إلى ساحة للصراع بين قبيلة "آق قُيُونلُو" والمماليك والعثمانيين للسيطرة عليها، ففي مقابل تعيين المصريين للشاه "بوداك" على رأس إمارة آل ذو القادر، دعم العثمانيون "شاهسوار بك"، فاستطاع هذا الأخير بفضل هذا الدعم السيطرة على أمور الإمارة، وقد توترت العلاقات العثمانية المملوكية بشكلٍ خطيرٍ في تلك الفترة، ولم يكتفِ "شاهسوار بك" بهذا، بل بسط سيطرته على مدينة "درنده" التابعة للمماليك، وامتد نفوذه إلى أمراء حلب ودمشق، وكان السلطان الفاتح يدعم هذه الفعاليات بشكلٍ سرّي، حيث أراد توسيع نطاق نفوذه في الأراضي السورية، ولقد ازداد التوتر بين العثمانيين والمماليك بعدما عمَل كل فريقٍ رسول الفريق الآخر بشكلٍ سيّءٍ، لكن العثمانيين سحبوا دعمهم عن "شاهسوار بك" بمرور الوقت

لعدم وفائه بعهوده، الأمر الذي أفضى إلى هزيمة هذا الأخير في معركة خاضها ضد المماليك في مدينة "عتتاب"، وألقي القبض عليه وأعدم شنقاً، وقد ازدادت الكراهية بين العثمانيين والمماليك بعد قتل "شهبوار بك" على أيدي المماليك، وعدم وفائهم بوعودهم، وكذلك قطعهم رؤوس بعض الجنود العثمانيين الذين لجؤوا إليهم وسماحهم باللعب لعبة الكرة بهذه الرؤوس المقطوعة في ميدان الرماح في القاهرة، ولكن السلطان الفاتح اضطرّ لتأجيل حسم المسألة المصرية لانشغاله بقتال البندقيين في الغرب و"أوزون حسن" والقرمانيين في الشرق، وعقب تدمير التحالف الذي كان قائماً بين قبيلة "أق قيونلو" والقرمانيين، وإنهاء الحرب القائمة بين دول التحالف التي قادتها البندقية؛ ركز السلطان الفاتح انتباهه تماماً على المماليك اعتباراً من عام (١٤٨٠م).

وبالرغم من علمنا بالضبط بأهداف السياسات التي انتهجها السلطان الفاتح في أوروبا ومنطقتي بحر "إيجة" والبحر الأسود، فإننا لا نستطيع سوى التخمين بالنسبة للأهداف النهائية لسياسته نحو الجنوب، ونفهم من السياسة التي انتهجها إلى ذلك التاريخ أنه رغب في تأسيس إمبراطورية قوية من الناحية الاقتصادية وتسيطر على مساحة جغرافية واسعة، وإذا ما فكرنا في أن موانئ مصر وسوريا كانت تقع في مركز طرق تجارة البهارات بين الشرق والغرب في تلك الحقبة التي لم تكن قد شهدت اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح بعد، نجد أنه من الطبيعي أن يرغب السلطان الفاتح في السيطرة على هذه المنطقة، ويمكن أن نقيم الرغبة في السيطرة على "بني ذو القادر" وطرح مسألة ممرات المياه في الحجاز كحجتين لهذا الهدف الكبير، ويسهل علينا تخمين سياسات الفاتح من خلال النظر

إلى السيطرة على دولة بني "ذو القادر" قبل الغزو العثماني لمصر في عهد السلطان "ياوز سليم" واستخدامها كحجر انتقال إلى المنطقة الجنوبية، كما يمكننا أن نفكر في أنه أراد القضاء على دولة المماليك من أجل بسط نفوذه على العالم الإسلامي كاملاً ولعب دور القائد فيه، ويعرف عن السلطان أنه كانت لديه رغبة في توحيد الشرق والغرب تحت راية واحدة، ولقد حاولت الدولة المملوكية - التي كانت على وعي بالتطورات وطموحات السلطان الفاتح - الإبقاء على إمارة بني "ذو القادر" التي كانت تراها كمنطقة عازلة مع أراضي العثمانيين، كإجراء احترازي في مواجهة أي هجوم مستقبلي محتمل، ومن ناحية أخرى؛ فقد توقع المماليك أن العلاقات المتوترة للغاية مع العثمانيين ربما يتمخض عنها نشوب حرب معهم، الأمر الذي دفعهم لزيادة استعداداتهم للحرب، وهو ما يسهل تخميننا للأهداف المستقبلية التي كان يخطط لها السلطان الفاتح، لكن وفاة السلطان يوم الثالث من مايو/أيار (١٤٨١م) بينما كان في إحدى حملاته حالت دون نشوب حرب محتملة بين العثمانيين والمماليك.

"ومات العُقَاب الكبير.."

تحرك السلطان محمد الفاتح من منطقة "أوسكودار" في إسطنبول عام (١٤٨١م) بعدما طلب حشد جنود الأناضول في وادي "قونيا"، وأرسل ابنه الأمير "جَم" والي قَرَمَان إلى حدود سوريا، ولا أحد يعلم إلى أيّ جهة ستّجه هذه الغزوة.

ولكن يبدو أنه كان يستهدف نقطة بعيدة بسبب ما قام به من إعدادات شاملة للحملة، ويتفق المؤرخون العثمانيون بوجه عام على أن هذه الحملة جرت ضدّ المماليك، هذا فضلاً عن أن "طُورسُون بَك" المؤرّخ الذي عاش في عهد السلطان الفاتح قال:

"علم أن جهة الحملة نحو مناطق في الأناضول، لكن أحداً لم يكن يعلم هل ستكون ضدّ العرب أم العجم".

ويقول المؤرخ "محمد نشري أفندي" ما يلي:

"لم يكن أحدٌ يعرف إلى أيّ منطقة كان السلطان الفاتح سيسير بجيشه بعدما وصل به إلى مدينة "جَبْزَه" (Gebze)".



غير أن القوّات التي أرسلها إلى الشرق ربّما تكون خرجت بغرض منع العدوّ من الاستعداد للمواجهة عبر مباغتته كما اعتاد السلطان فعله في بعض الأحيان.

وربما يكون قد رغب في الاستيلاء على جزيرة رودس، أو على الأرجح إكمال مسيرة فتح إيطاليا التي بدأها، بحيث لم يكن أمامه أيّ عائقٍ يمنعه من فتح روما والفاتيكان.

ومن المؤكّد أن السلطان لو تباطأ وفقد المزيد من الوقت سيكون بإمكان الجيوش الصليبيّة طرد القوّات العثمانية من "أوترانتو"، وهو ما سيؤدّي إلى فقدان الدولة العثمانية السيطرة على ولاية "بوليا" التي تحمل أهميّة إستراتيجيّة بالغة بالنسبة لها، الأمر الذي سيفضي بدوره إلى فشل غزو إيطاليا.

وأياً كانت وجهة هذه الغزوة، فهي لم تكتمل بسبب وفاة السلطان في المرج السلطاني بالقرب من مدينة "جَبْرَه" بتاريخ الثالث من مايو/أيار (١٤٨١م).

نُقل جثمان السلطان الفاتح إلى إسطنبول، ثم صُلّي عليه صلاة الجنازة، ودُفن في ضريحه الموجودة بجهة قبلة جامع الفاتح.

كان لانتشار خبر وفاة السلطان محمد الفاتح وهو لا يزال في التاسعة والأربعين من عمره، وقع الصاعقة على الولايات العثمانيّة والإسلاميّة، وقد أرسل سفير البندقية في إسطنبول خطاباً يبشّر به إيطاليا بهذا النبأ كتب فيه ("La Grande Aquila a Morta - لقد مات العُقاب الكبير").



"الجامع الفاتح" الذي أنشأه السلطان محمد الفاتح

وقد سيطرت حالة من السعادة والسرور على جميع أنحاء إيطاليا التي كانت تعاني الأمرين من قلة الحيلة أمام العثمانيين، وأطلقت القذائف المدفعية في الهواء وأقيمت المهرجانات والحفلات ابتهاجاً بهذا الخبر، وشهدت روما والفاتيكان على وجه الخصوص احتفالاتٍ غير مسبوقة بهذه المناسبة، وأمر البابا بأن تدق أجراس جميع كنائس أوروبا ثلاثة أيام بلياليها، وأن تُقام "شعائر الشكر على هذه النعمة".

وقد ادّعى المؤرخ الألماني الشهير "فرانز بابنجر" (Franz Babinger) أن السلطان الفاتح مات مسموماً في المحاولة الخامسة عشرة لاغتياله، مستنداً في ذلك إلى المصادر التاريخية في البندقية، وإلى الأبيات الشعرية الآتية التي أوردها المؤرخ العثماني "عاشق باشا زاده" في كتابه، جاء فيها:

من قدّم هذا الشراب للسلطان يا أطباء!
 شرب السلطان حتى ارتوى من هذا السيّء،
 فدمّر كبده وبدأ جسده يغلي من الحمى والبلاء،
 وقال: كيف هانت نفسي على الأطباء!
 وخضّبوا كبده وروحه بالدماء ...

وتحوم الشكوك حول ضلوع الطبيب "يعقوب باشا" -طبيب خاصّ
 من أطباء السلطان- في اغتيال السلطان، إذ مزّقه سيوف جنود الإنكشارية
 إرباً إرباً بعد انتشار نبأ وفاة السلطان مباشرةً.

وكان هذا الطبيب ينحدر من أصولٍ بندقية، ويحمل اسم "مايسترو
 لأكوبو" (*Maestro Jacopo*) قبل أن يعتنق الإسلام ليحوّل اسمه إلى
 "يعقوب".

ويروي المؤرّخ "بابنجر" أن جمهوريّة البندقية وعدت ذلك الطبيب
 بثروة طائلة، واعتبرته ونسله مواطنين بندقيين، وأعلنت إعفاء جميع
 أحفاده من كافّة الضرائب والرسوم التي تفرضها الجمهورية على مواطنيها.
 إلا أنّ بعض المؤرّخين العثمانيين -كأمثال "كمال باشا زاده"،
 و"دورسون بك"، و"عاشق باشا زاده" و"خواجه سعد الدين أفندي" وبعض
 المصادر الأخرى- يؤكّدون أن السلطان محمد الفاتح لم يمت نتيجة
 عمليّة اغتيال، بل وافته المنيّة جرّاء إصابته بمرض "النقرس" الذي كان
 وراثيّاً في الأسرة العثمانية، نافين بذلك فرضيّة تعرّضه للاغتيال عبر دسّ
 السمّ له.

ويقول المؤرخ "كمال باشا زاده":

"لم يستطع السلطان الذهاب إلى المكان البعيد لهذا السبب بعدما أرهقه المرض والتعب، وكان السلطان يعاني من مرض النقرس الذي انتقل إليه من أجداده، حيث بدأ هذا المرض في إعيائه وإرهاقه تمامًا حتى آخر لحظات حياته".

ويوضح المؤرخ "عاشق باشا زاده" سبب وفاة السلطان الفاتح كالتالي:

"إن المرض الذي كان يعاني منه في قدمه هو السبب في وفاته، وقد عجز الأطباء عن علاجه، وفي نهاية المطاف التأم الأطباء، واتفقوا فيما بينهم على سحب الدم من قدمه، لكن هذا ما زاد من ألمه ومرضه، ثم أعطوه مشروبًا مريحا، لتنتقل روحه إلى بارئها في النهاية".

ويروي المؤرخ "طورسون بك"، الذي عاش في عهد السلطان الفاتح، سبب وفاة السلطان بالعبارات التالية:

"أحس السلطان بالألم أثناء عبور البحر إلى الشاطئ المقابل بسبب انتكاسة المرض القديم، ولقد أصيب بهذه الانتكاسة وهو على وشك الخروج إلى الحملة، ونصبت الخيمة السلطانية في مكان يُسمى "مرج تكفور"، وذكره الضعف الذي أصاب جسده بأن وقت رحيله قد حان، كما هو الحال عند جميع أولياء الله، فلما جاء أمر الله الذي لا مفر منه انتقلت روح السلطان إلى بارئها، مخلفًا وراءه مال الدنيا والسلطنة، وهو الذي حكم الدولة فترة طويلة بعقل راجح وشجاعة وقوة وبسالة".

ويقول "خواجه سعد الدين أفندي":

إنَّ جسدَ السلطان عانى الوجع في تلك الأيام بعدما عبر
البوسفور إلى منطقة أوسكودار على الجانب الآسيوي من
القسطنطينية، وبعد أن مكث عدّة أيامٍ في أوسكودار، بادر إلى
السير إلى مدينة جبزه المجاورة، ويضيف "تعب السلطان كثيراً
في اليوم الذي انتقل فيه إلى مرج تكفور، وزادت آلامه وأوجاعه
كثيراً".

وهو بذلك يَغْزِي موتَ السلطان إلى هذه الآلام.

ويروي "محمد نشري أفندي" وفاةَ السلطان الفاتح في كتابه كتاب
"جهان نما" كالتالي:

"في يوم الحادي والعشرين من أبريل/نيسان (١٤٨١م) عبر
السلطان الفاتح إلى الجانب الآسيوي من القسطنطينية، وسار نحو
جبزه، ولم يكن أحد يعلم إلى أين يَتَّجِه بجيشه للحملة، وعبر
عدّة مناطق، وفي يوم الخميس الموافق للثالث من مايو/أيار من
العام ذاته دخل عربته التي تجرّها الخيول، وسار بها إلى أن وصل
مرج "مَالْتَبَه" بالقرب من "جَبْزَه"، ويقال إن السلطان كان مريضاً
عندما خرج من إسطنبول، ودخل السلطان إلى عربته التي تجرّها
الخيول، ولم يكن أحدٌ يعرف وجهة الحملة أو حالة السلطان،
وفي عصر ذلك اليوم انتقلت روح السلطان إلى بارئها".

وإذا ما حلّلنا جميع هذه المعلومات ذات الصلة بوفاة السلطان محمد
الفاتح، نصل إلى النتيجة التالية:

"لا نصادف أيّ معلومةٍ أو تلميح في الوثائق التي دونها المؤرّخون
العثمانيون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تُشير إلى أن السلطان
الفاتح مات مسموماً، فجميعهم يربط سبب وفاته بمرض النقرس الذي
زادت أعراضه لدى السلطان منذ عام (١٤٦٥م).

ويشير المؤرّخون إلى أن الأطباء لم يستطيعوا إنقاذ حياة السلطان بالرغم من كلّ المحاولات الطّبيّة والعلاجيّة التي قاموا بها، غير أن المؤرّخ "فرانز بابينجر" لا يوافقهم الرأي، فقد ذكر في كتابه "السلطان محمد الفاتح وعهده"، الذي ألفه بعد مراجعة المصادر التاريخية الغربية، ما يلي:

”لسنا متأكّدين من سبب وفاة السلطان الفاتح، وهناك احتماليّة أن يكون قد مات مسمومًا بحسب ما تظهره بعض التفاصيل الخاصّة بوفاته، فقد كان له عددٌ كبيرٌ من الأعداء“.

ويكون المؤرّخ النمساوي قد طرح ادّعاءً لا يزال الجدل حوله مستمرًا إلى الآن، وقد أورد بعض المؤرّخين الأتراك المعاصرين، لا سيّما السيد "يِلْمَازُ أُوْرْتُونَا"، هذه الفرضيّة باستمرارٍ في مقالاتهم وكتبهم المختلفة، الأمر الذي أكسبهم الشهرة الواسعة.